الخاتمة

خرجت هذه الدراسة بعدة نتائج وتوصيات وهي كما يلي:

أولاً: نتائج البحث

١. لقد تبين للباحث من خلال الدراسة صحة الفرضية التي تقضي بوجود خصوصية في العقود الإلكترونية، هذه الخصوصية تجعل من الصعب تطبيق أحكام النظرية العامة للعقد عليها، لعدم انسجام القواعد التقليدية مع تلك المسائل، وبالتالي تحتاج تلك الخصوصية إلى تنظيم قانوني خاص يراعي الخصائص والظروف التي تحيط بالعقود الإلكترونية، وتظهر هذه الخصوصية بشكل خاص في بعض المسائل التفصيلية للعقد.

٢. وجد الباحث أن أبرز أهداف قانون المعاملات الإلكترونية العماني هو إضفاء الحجية القانونية للمحررات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني والتأكيد على مبدأ التنظير الوظيفي وجاءت نصوص القانون بالقدر الذي تخدم فيه تلك المواضيع، مع اغفاله الكثير من مسائل الخصوصية.

٣. هناك قصور من جانب المجامع الفقهية الإسلامية الكبرى في تناول موضوع العقود الإلكترونية، ويتمثل هذا القصور في أن الفتاوى التي أصدرتها المجامع الفقهية قديمة جداً، ولا تتماشى والتطور السريع الذي لحق بعلم الاتصالات وتقنية الإنترنت، فرغم أن علم الاتصالات يسير على وتيرة سريعة من التطور والتقدم، لم نلحظ أي فتوى من المجامع الفقهية تساير ذلك التطور الذي من شأنه أن يحدث تغيراً في الحكم الشرعي لمسألة ما.

٣. إن التوقيع الإلكتروني لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، لأنه يتماشى مع مقاصد الشريعة الإسلامية في إثبات الحقوق ويرفع الحرج عن الناس، كما أنه يتفق مع التوقيع التقليدي من حيث الهدف والوظيفة وهي إثبات التصرف القانوني ونسبة المحرر إلى صاحبه.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

٤. إن إرادة المستهلك الإلكتروني تكون أكثر عرضة بأن يشوبها عيب من عيوب الإرادة أكثر من غيرها، فبالإضافة إلى أنها معرضة لعيوب الإرادة المذكورة في النظرية العامة للعقد، فإنها معرضة أيضاً إلى عيوب أخرى غير مذكورة في النظرية العامة للعقد.

٤. تعتبر نظرية عيوب الإرادة المعروفة في النظرية العامة للعقد غير كافية لحماية إرادة المتعاقدين فخلو السلعة من العيوب قد لا يتيح للمستهلك فسخ العقد الذي ندم على إبرامه (حسب مفهوم نظرية الغلط أو التدليس) رغم عدم إحاطته بالسلعة بصورة جيدة، بسبب أنه لم يرَ السلعة إلا عبر الصور التي لا تنقل للمتعاقد طبيعة السلعة الحقيقية، كما أن المتعاقد لا يستطيع التمسك بالإكراه بمفهومه التقليدي في النظرية العامة للعقد رغم أنه تعاقد تحت ضغط الإعلانات التجارية التي تتواجد بكثرة في بيئة الإنترنت.

٥. الشكلية بكافة أنواعها كركن استثنائي من أركان العقد يمكن تحقيقها في البيئة الإلكترونية، وبالتالي لا تعتبر عائقا أمام انعقاد العقود التي تتطلب الشكلية لقيامها إلكترونيا.

٦. إن التعبير عن الإرادة في العقود الإلكترونية عبر تبادل الإيجاب والقبول بين المتعاقدين، لا يختلف عن العقود التقليدية سوى في الوسيلة التي يتم من خلالها ذلك التعبير، فتتولد عن تلك الوسيلة بعض الخصوصيات.

٧. تعتبر عالمية شبكة الإنترنت وقدرتها على تخطي الحدود السياسية والمعوقات الجغرافية من أهم العوامل التي ولّدت الخصوصية التي تحيط بالإيجاب الإلكتروني.

٨. إن مشكلة العالمية وما تسببه من مشاكل في ازدياد الطلب على السلعة يمكن حله عبر توظيف برنامج الوسيط الآلي، بحيث يقوم التاجر ببرمجته حتى يقوم بعدد معين من العقود بما يتوافق مع الكمية المتوفرة، وفي حالة نفاذ كمية السلعة المعروضة للبيع يقوم بسحب الإيجاب من الموقع الإلكتروني تلقائيا أو يضيف على العرض عبارة تفيد بنفاذ الكمية المعروضة.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

٩. القوانين التي توجب صدور الإيجاب باللغة الوطنية لبلدانها، تتعارض مع الطابع العالمي لشبكة الإنترنت التي تجتمع فيها جميع الثقافات واللغات في العالم، ولا يمكن قبول مثل تلك القوانين في مجال التجارة الإلكترونية، لأن مثل هذه القوانين ستفتح بابا أمام المستهلكين للمطالبة بإبطال العقد بسوء نية بمجرد أنه جاء بغير لغتهم الوطنية.

١٠. إن القبول الذي يتم عبر مواقع التسوق الإلكتروني يفتقد فيه القابل لأي وثيقة تثبت العقد الذي أبرمه، وقد وجد الباحث أن النص على حق تأكيد وصول القبول في العقود المبرمة عبر مواقع التسوق الإلكتروني من أفضل الحلول التي يمكنها أن تحل هذه المشكلة.

١١. لا يمكن اعتبار السكوت قبولا في العقود الإلكترونية، حيث إن طبيعة العقود الإلكترونية والظروف المحيطة بها لا تسمح بتطبيق الاستثناءات التي أوردها القانون المدني في هذا المجال.

١٢. ظهرت بظهور العقود الإلكترونية طرق جديدة للتعبير عن إرادة القبول، وهي طريقة النقر على الايقونات، ولا تتعارض هذه الطريقة مع المعنى الخاص للتعبير عن الإرادة طالما أنها طريقة لا تحمل أي غموض أو إبهام في دلالتها على الرضا، وأنها معهودة وتعارف عليها الناس للدلالة على الرضا، إلا أنه تجنبا للنقر على أيقونة القبول الحاصل عن طريق السهو والخطأ، يجب أن تقترن هذه الطريقة من طرق القبول بتصرف آخر للتأكيد بأن النقر على الأيقونة لم يأت من باب السهو، كتحرير وثيقة أمر الشراء، أو النقر على الأيقونة مرتين.

١٣. القيمة القانونية للتعبير عن الإرادة الصادرة عن الوسيط الإلكتروني الآلي تعتمد على تحديد طبيعته القانونية، فمن ذهب إلى تكييف الوسيط الإلكتروني على أنه وكيل لمالكه يبني القيمة القانونية للتعبير الصادر عن الوسيط الإلكتروني على أنه يعمل لحساب وباسم مالكه، أما من يكيِّف الوسيط الإلكتروني

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

على أنه أداة يبني القيمة القانونية للتعبير عن الإرادة الصادرة عنه على أساس أنها صادرة من المالك نفسه.

١٤. قانون المعاملات الإلكترونية العماني كيّف الوسيط الإلكتروني الآلي على أنه أداة في يد مالكه ولم يمنحه الشخصية القانونية.

١٥. الخطأ الأساسي الذي وقع فيه البعض عند تحديد طبيعة مجلس العقد الإلكتروني، هو أنهم تجاهلوا تعدد الطرق التي تنعقد بها العقود الإلكترونية، بحيث إنهم غلّبوا طريقة واحدة من طرق انعقاد العقود الإلكتروني على سائر العقود، رغم أن كل طريقة قد تنطبق عليها أحكام تختلف عن الطرق الأخرى.

١٦. أن الاجتماع والافتراق ليس مقصوراً على الاجتماع والافتراق المادي المعروف قديما، فقد تعارف الناس في الوقت الحالي على الاجتماع والافتراق من خلال شاشات الحاسب الآلي، وصارت تعقد الندوات والمؤتمرات عبر الانترنت، فالاجتماع والافتراق أمر وارد في العقود الإلكترونية.

١٧. رغم أن خيار المجلس متصور تحققه في العقود الالكترونية، إلا أن تطبيقه على العقود الإلكترونية قد ينتج عنه بعض الصعوبات والمشاكل، لهذا يفضل استبعاد تطبيق أحكام خيار المجلس في العقود الإلكترونية.

١٨. القاعدة التي تقضي بارتباط مكان انعقاد العقد بزمان انعقاده المطبقة في العقود التقليدية لا تتناسب مع واقع العقود الإلكترونية، لأن نظام المعلومات الذي يستقبل رسالة القبول كثيراً ما يكون موجودا في نطاق ولاية قضائية غير تلك التي يوجد بها المرسل إليه (الموجب الذي تسلم رسالة القبول).

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

ثانياً: التوصيات

١. نوصي المشرع العماني الارتقاء بالقوانين التي تتناول المعاملات الإلكترونية وتدارك النقص التي لحق بالقانون من خلال الإحاطة بجميع مسائل الخصوصية التي تتولد عن المعاملات الإلكترونية، وعدم حصر المسائل والأحكام التي يتناولها القانون في موضوع معين من مواضيع الخصوصية.

٢. ندعو جهات التشريع في سلطنة عمان الاهتمام بالمستهلك الإلكتروني، وتعديل قوانينها (قوانين المعاملات الإلكترونية أو قانون حماية المستهلك) حتى تضيف المزيد من الحماية للمستهلك الإلكتروني، ومن أجل فرض تلك الحماية يدعو الباحث التأكيد على عدة أمور وهي:-

أ. النص على وجوب اشتمال الإيجاب الإلكتروني على جميع العناصر التفصيلية للعقد، وعدم الاكتفاء بالعناصر الجوهرية، لأن طبيعة التعاقد الإلكتروني تفرض على المستهلك الجهل بعدة أمور متعلقة بالعقد

ب. إلزام مواقع التسوق الإلكتروني توظيف وسيط إلكتروني آلي بحيث لا يسمح ذلك الوسيط للموقع بإجراء صفقات أكثر من كمية السلع الموجودة لدى التاجر، وعدم اعطاء التجار الفرصة بتعليق الإيجاب على توافر المخزون.

ج. النص على اعتبار العقود المبرمة بواسطة العقود النموذجية عقود إذعان، وعندها يفسر أي شك أو غموض لصالح المستهلك سواء كان دائن أو مدين.

د. وجوب أن يقترن النقر على الأيقونات بإجراء آخر لتأكيد القبول، حماية للمستهلك من الالتزام بأي عقد نتيجة النقر على أيقونة القبول سهواً.

هـ. وجوب قيام التاجر الموجب بإرسال رسالة إلى المستهلك تحتوي على تفاصيل العقد، خصوصاً إذا تم العقد عبر مواقع التسوق الإلكتروني، حتى يتمكن المستهلك من الحصول على الوثائق المثبتة للعقد.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

و. إعطاء المستهلك القابل الحق في العدول عن العقد خلال مدة معينة من تاريخ استلام السلعة أو رؤيتها رؤية حقيقية، تفاديا لأي عيب يكون قد شاب إرادته بسبب عدم تمكنه من رؤية السلعة رؤية حقيقية أو الوقوف على حالتها وقت الانعقاد.

٣. على مجامع الفقه الاسلامي مسايرة التطورات الحاصلة في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات، وإعادة البحث في المسائل التي لحقها التطور، من أجل تكييفها وإعطائها الحكم الشرعي الصحيح، حيث إن بعض المسائل الفقهية قد يتغير حكمها تبعاً لهذه المستجدات والتطورات الحاصلة.

٤. ندعو الباحث جهات التشريع في سلطنة عمان إعادة النظر في صياغة بعض المواد القانونية التي قد تسبب بعض المشاكل في صياغتها الحالية، وذلك كالآتي:-

أ. نقترح على جهات التشريع في سلطنة عمان اعادة النظر في (١٧/أ) من قانون المعاملات الإلكترونية، التي حددت وقت إرسال الرسالة الإلكترونية في الوقت التي تدخل فيه نظام معلومات خارج عن سيطرة المنشئ (المرسل)، وربط عملية إرسال الرسالة الالكترونية بوقت مغادرتها نظام المعلومات الخاص بالمرسل حتى يتمكن الأخير من إثبات واقعة الإرسال.

ب. إن لفظ (استخراج الرسالة) الوارد في المادة (١٧/ب/٢) يوحي للقارئ أن المراد به هو اخراج الرسالة من الوسط الإلكتروني إلى الوسط المادي بطباعتها على وسيط ورقي عبر جهاز الطابعة، إلا أن هذا المعنى يتعارض مع المنطق وروح القانون، حيث إن هذا المعنى يعلق وقت تسلم الرسالة على ارادة المرسل إليه المنفردة، فإن شاء استلام الرسالة يقوم باستخراجها أو يتركها حبيسة الجهاز.

والمعنى الحقيقي للعبارة السابقة هو قيام المرسل إليه بفتح الرسالة والاطلاع على محتواها، ومن هنا ندعو إلى تغير صياغة العبارة السابقة بصورة تزيل اللبس، ونقترح أن تكون المادة كالآتي (إذا أرسلت الرسالة

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

الإلكترونية إلى نظام معلومات تابع للمرسل إليه بخلاف نظام المعلومات المعين لتسلم الرسالة الإلكترونية يتحدد وقت التسلم في الوقت الذي يطلع فيه المرسل إليه على الرسالة الإلكترونية)

ج. إعادة النظر في المادة (١٥/٢/ب) وإعادة صياغتها، بحذف الشرط الذي يوجب أن تكون عملية الوصول إلى الطريقة التي يستخدمها المرسل للتعريف عن نفسه مشروعة، واعتبار أن الرسالة صادرة من المرسل سواء تمكن الشخص من الوصول إلى تلك الطريقة بصورة مشروعة أم لا.

د. إعادة النظر في المادة (١٢/٢) التي تشترط علم الشخص الطبيعي بأنه يتعامل مع وسيط إلكتروني مع الافتراض بعلم الشخص الطبيعي بذلك، حيث إن مثل هذا الاستثناء قد يستغله بعض المستهلكين للتحلل من التزاماتهم العقدية، خصوصاً أنه من الممكن إثبات عدم علم الشخص الطبيعي بأنه يتعامل مع وسيط إلكتروني.

ويقترح الباحث عدم النص عليه، والاستعاضة عنه بوضع التزام على عاتق مالك الوسيط الإلكتروني بتنبيه المستهلكين بأن العملية التعاقدية ستتم عبر وسيط إلكتروني وإلا جاز للشخص الطبيعي المطالبة بإبطال العقد.

هـ. تفاديا لعمل الفلاتر والمرشحات الآلية الموجودة في نظام البريد الإلكتروني، والتي قد تقوم بوضع الرسالة إلكترونية التي تحمل الإيجاب أو القبول إلى صندوق البريد الغير مرغوب فيه، يقترح الباحث تعديل المادة (١٧/ب/١) لتكون على النحو التالي (يتحدد وقت تسلم الرسالة الإلكترونية على النحو الآتي: ١- إذا عين المرسل إليه نظاماً للمعلومات لغرض تسلم رسالة إلكترونية، يتم التسلم في الوقت الذي تدخل فيه الرسالة الإلكترونية نظام المعلومات المعين، واستقرارها في المكان الذي عادة ما يتفقده الشخص لقراءة الرسائل الجديدة، وفي حالة استقرارها في مكان آخر يتحدد وقت وصول الرسالة في الوقت الذي يطلع فيه المرسل إليه على الرسالة الإلكترونية).

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

المصادر والمراجع

أولاً: القران الكريم

• القرطبي، محمد بن أحمد بن ابي بكر. ٢٠٠٦م. الجامع لأحكام القرآن. بيروت: مؤسسة الرسالة

ثانياً: الحديث الشريف

• ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني. د ت. سنن ابن ماجه. مشهور بن حسن آل سلمان. ط١. الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

• البخاري، محمد بن اسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة. ٢٠٠٦م. ط ٢. الرياض: مكتبة الرشد

• البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي. ٢٠٠٣م. السنن الكبرى. تحقيق محمد عبدالقادر عطا. ط ٣. بيروت: دار الكتب العلمية.

• الترمذي، محمد بن عيسى. د ت. *الجامع الترمذي*. الرياض: بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع.

• النيسابوري، مسلم بن الحجاج. ١٩٩١م. صحيح مسلم. تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي. ط١. د م. دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.

ثالثاً: كتب الفقه.

• ابراهيم، حسني عبد السميع. ٢٠١٠م. *المعاملات الإلكترونية في الشريعة الإسلامية*. الاسكندرية: دار المعارف. د ط.

• ابن الهمام، محمد بن عبد الواحد السيواسي. ١٣١٦هـ. *شرح فتح القدير*. مصر: المطبعة الكبرى الاميرية. ط١.

• ابن تيمية، تقي الدين. د ت. *القواعد النورانية الفقهية*. تحقيق عبدالسلام محمد علي شاهين. بيروت: دار الكتب العلمية. د ط.

• ابن جزي، محمد بن أحمد الكلبي الغرناطي المالكي. د ت. *القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية مع التنبيه على مذهب الشافعية والحنفية والحنبلي*. د م. د ن.

• ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد. ١٣٥١هـ. *المحلى بالآثار*. مصر: المطبعة المنيرية. د ط

• ابن رشد، محمد بن أحمد بن محمد القرطبي.١٩٨٢. *بداية المجتهد ونهاية المقتصد*. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر. ط٦.

• ابن عابدين، محمد امين عمر.٢٠٠٣م. رد المحتار على الدر المختار. الرياض: دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع. ط خ.

• ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد. ١٩٩٧م. *المغني*. الرياض: دار عالم الكتب

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

• ابن قيم الجوزية، محمد بن ابي بكر بن ايوب. ١٢٣هـ. *اعلام الموقعين عن رب العالمين*. المملكة العربية السعودية: دار ابن الجوزي. ط٣.

• ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد. ١٩٩٧م. *البحر الرائق شرح كنز الدقائق*. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١.

• البهوتي، منصور يونس ادريس. ٢٠٠٣م. *كشاف القناع عن متن الاقناع*. الرياض: دار عالم الكتب. ط خ.

• الجزيري، عبدالرحمن.٢٠٠٨م. *الفقه الإسلامي على المذاهب الاربعة*. بيروت: دار الكتب العلمية.ط٢.

• الحطاب، محمد بن محمد بن عبد الرحمن. ١٩٩٥م. *مواهب الجليل في شرح مختصر خليل*. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١.

• الخفيف، علي. ٢٠٠٨م. أحكام المعاملات الشرعية. القاهرة: دار الفكر العربي. د ط.

• الدردير، أحمد بن محمد بن احمد. د ت. *الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الامام مالك مع حاشية الشيخ أحمد محمد الصاوي*. القاهرة: دار المعارف. د ط.

• الزحيلي، وهبة مصطفى.٢٠٠٦م. *الوجيز في الفقه الاسلامي*. دمشق: دار الفكر.ط٢.

• الزحيلي، وهبه. ١٩٨٥م. *الفقه الإسلامي وأدلته*. دمشق: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر.ط٣.

• الزرقاء، مصطفى أحمد.١٩٦٨م. *المدخل الفقهي العام*. دمشق: دار القلم

• السرخسي، شمس الدين. د ت. *المبسوط*. بيروت: دار المعرفة. د ط.

• السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن. ١٩٩٧م. *الأشباه والنظائر*. السعودية: مكتبة نزار مصطفى الباز.ط٢.

• الشافعي، جابر عبدالهادي سالم. ٢٠٠١م. *مجلس العقد في الفقه الاسلامي والقانون الوضعي*. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر. د ط.

• الشربيني، محمد بن الخطيب.١٩٩٧م. *مغني المحتاج إلى معرفة معاني الفاظ المنهاج*. بيروت: دار المعرفة. ط١.

• الشرقاوي، عبد الله بن حجازي بن ابراهيم.٢٠١٣م. *فتح القدير الخبير بشرح تيسير التحرير*. بيروت: دار النوادر اللبنانية. ط خ.

• الشيخ نظام الدين. ومجموع من علماء الهند. ٢٠٠٠م. *الفتاوى الهندية*. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١.

• الغزالي، محمد بن محمد. ٢٠٠٧م. *خلاصة المعتصر ونقاوة المعتصر*. بيروت: دار المنهاج. ط١.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

• الكاساني، أبو بكر بن مسعود. ١٩٨٦م. *بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع*. بيروت: دار الكتب العلمية. ط٢.

• المالكي، عبد الوهاب بن علي.٢٠٠٨م. *الاشراف على نكت مسائل الخلاف*. الرياض: دار ابن القيم للنشر والتوزيع. ط١.

• الماوردي، أبو الحسن علي بن. ١٩٩٤م. *الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي*. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١.

• المرداوي، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان. ٢٠٠٤م. *الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف*. تحقيق رائد بن صبري بن أبي علفه بيروت: بيت الافكار الدولية. د ط.

• النووي، محي الدين بن شرف. ١٩٩١م. *روضة الطالبين وعمدة المفتين*. بيروت: المكتب الاسلامي. ط٣.

• النووي، محي الدين بن شرف. د ت. *المجموع شرح المهذب للشيرازي*. تحقيق: محمد نجيب المطيعي. جدة: مكتبة الارشاد. د ط.

• اليعمري، إبراهيم بن شمس الدين. ٢٠٠٣م. *تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام*. الرياض: دار عالم الكتب. ط١.

• بن طاهر، الحبيب. ٢٠٠٤م. *الفقه المالكي وأدلته*. بيروت: مؤسسة المعارف.ط٣.

• حماد، نزيه. ٢٠٠٨م. *معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء*. دمشق: دار القلم. بيروت: الدار الشامية. ط١.

• محمد، عباس حسني. ١٩٩٣م. *الربا في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة بالقانون الوضعي تكشف تفضيل عن تفوق التشريع الإسلامي*. د ن. د.ن. ط١.

رابعاً: كتب السيرة.

• المباركفوري، صفي الرحمن.٢٠٠٧م. *الرحيق المختوم*. قطر: وزارة الاوقاف والشئون الإسلامية. **د ط**

خامساً: كتب القانون.

• ابراهيم، خالد ممدوح. ٢٠١١م. *إبرام العقد الإلكتروني*. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي. ط٢.

• ابراهيم، خالد ممدوح. ٢٠٠٧م. *التقاضي الإلكتروني*. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي. ط١.

• أبو عمرو، مصطفى أحمد. ٢٠٠٨م. *مجلس العقد في اطار التعاقد عبر الإنترنت*. د م. د ن. د ط.

• الأهواني، حسام الدين. ١٩٩٢م. *مصادر الالتزام (المصادر الارادية)*. د ن. د م. د ط.

• التهامي، سامح عبدالواحد. ٢٠٠٨م. *التعاقد عبر الإنترنت*. مصر المحلة الكبرى: دار الكتب القانونية. ط١.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

• الجمال، سمير حامد عبد العزيز. ٢٠٠٧م. *التعاقد عبر تقنيات الاتصال الحديث*. القاهرة: دار النهضة العربية. ط٢.

• الجمال، مصطفى محمد. ٢٠٠٢م. *السعي إلى التعاقد*. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية. ط١.

• الزحيلي، عدنان جمعان. ٢٠٠٩م. *أحكام التجارة الإلكترونية في الفقه الإسلامي*. السعودية: دار القلم. ط١.

• السنهوري، عبد الرزاق أحمد. ١٩٩٨م. *مصادر الحق في الفقه الإسلامي*. ط٢. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

• السنهوري، عبد الرزاق أحمد. ٢٠٠٩م. *الوسيط في شرح القانون المدني*. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الجديدة.

• الشريفات، محمود عبد الرحيم. ٢٠١١م. *التراضي في تكوين العقد عبر الإنترنت*. عمّان: دار الثقافة للنشر والتوزيع. ط١.

• العجارمة، مصطفى موسى. ٢٠١٠م. *التنظيم القانوني للتعاقد عبر شبكة الإنترنت*. مصر: دار الكتب القانونية. د ط.

• العنزي، زياد خليف. ٢٠١٠م. *المشكلات القانونية لعقود التاجرة الإلكترونية*. عمّان: دار وائل للنشر. ط١.

• الكسواني، عامر محمود. ٢٠٠٨م. *التجارة عبر الحاسوب*. عمّان: دار الثقافة للنشر والتوزيع. ط١.

• الوائلي، خليفة عبد الله. ٢٠١١م. *عقود التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت*. مسقط: مكتبة دار الكتاب الاسلامي. د ط.

• بهجت، أحمد عبد التواب محمد. ٢٠٠٩م. *إبرام العقد الإلكتروني*. القاهرة: دار النهضة العربية. ط١.

• جميعي، حسن عبد الباسط. ١٩٩٨م. *عقود برامج الحاسب الآلي*. القاهرة: دار النهضة العربية. ط١.

• جميعي، حسن عبد الباسط. ٢٠٠٠م. *إثبات التصرفات القانونية التي يتم إبرامها عن طريق الإنترنت*. القاهرة: دار النهضة العربية. ط١.

• حجازي، عبدالفتاح بيومي. ٢٠١٠م. *التجارة عبر الإنترنت*. د م. منشأة المعارف. ط١.

• حمودة، عبد العزيز المرسي. ٢٠٠٥م. *مدى حجية المحرر الإلكتروني في الإثبات في المسائل المدنية والتجارية*. د ن. د ط.

• خالد، كوثر سعيد عدنان. ٢٠١٢م. *حماية المستهلك الإلكتروني*. الاسكندرية: دار الجامعة الحديثة. دط.

• زريقات، عمر خالد. ٢٠٠٧م. *عقد البيع عبر الإنترنت*. عمّان: دار الحامد للنشر والتوزيع. ط١.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

- سعد، نبيل ابراهيم.١٩٩٨م. *النظرية العامة للالتزامات (مصادر الالتزام)*. بيروت: دار النهضة العربية. د ط.
- سوار، محمود وحيد الدين. ١٩٨٥م. *الشكل في الفقه الإسلامي*. الامارات العربية المتحدة: معهد الادارة العامة. ط١.
- عبد الاله، رجب كريم. ٢٠٠٠م. *التفاوض على العقد*. القاهرة: دار النهضة العربية.
- عبد الظاهر، محمد. ٢٠٠٢م. *الجوانب القانونية للمرحلة السابقة على التعاقد*. د ن.
- عبد الباقي، عمر محمد. ٢٠٠٤م. *الحماية العقدية للمستهلك- دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون*. الاسكندرية: منشأة المعارف.
- عبد الحميد، ثروت. ٢٠٠٧م. *التوقيع الإلكتروني ماهيته مخاطره*. القاهرة: دار الجامعة الجديدة. د ط
- عبد الرحمن، أحمد شوقي محمد. ٢٠٠٦م. *الدراسات البحثية في نظرية العقد في الفقه المصري والفرنسي*. الاسكندرية: منشأة المعارف. ط١
- عبيدات، لورانس محمد. ٢٠٠٥م. *إثبات المحرر الإلكتروني*. عمّان: دار الثقافة للنشر والتوزيع. ط١
- عزب، رانيا صبحي محمد. ٢٠١١م. *العقود الرقمية في عقود الإنترنت*. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة. د ط.
- علي، علي سليمان. ٢٠٠٣م. *النظرية العامة للالتزامات مصادر الالتزام في القانون الجزائري*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. ط٢
- غستان، جاك. ٢٠٠٠م. *المطول في القانون المدني (تكوين العقد)*. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- فرج، عبد الرزاق حسن.٢٠٠٣م. *دور السكوت في التصرفات القانونية*. القاهرة: مطبعة المدني.ط١
- مجاهد، أسامة أبو الحسن.٢٠٠٧م. *الوسيط في قانون المعاملات الإلكترونية*. القاهرة: دار النهضة العربية. ط١.
- محمد، عبد الباسط جاسم.٢٠١٠م. *إبرام العقد عبر الإنترنت*. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية. ط١
- نصيرات، علاء محمد. ٢٠٠٥م. *حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات*. عمّان: دار الثقافة للنشر والتوزيع. ط١.

سادساً: البحوث القانونية والفقهية

- ابراهيم، باسم محمد سرحان. ٢٠٠٦. *مجلس عقد البيع بين النظرية والتطبيق*. بحث قدم لنيل درجة الماجستير. نابلس: جامعة النجاح الوطني.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

• سعد، نبيل ابراهيم.١٩٩٨م. *النظرية العامة للالتزامات (مصادر الالتزام)*. بيروت: دار النهضة العربية. د ط.

• السوار، محمود وحيد الدين. ١٩٨٥م. *الشكل في الفقه الإسلامي*. الامارات العربية المتحدة: معهد الادارة العامة. ط١.

• عبد الاله، رجب كريم. ٢٠٠٠م. *التفاوض على العقد*. القاهرة: دار النهضة العربية.

• عبد الظاهر، محمد. ٢٠٠٢م. *الجوانب القانونية للمرحلة السابقة على التعاقد*. د ن.

• عبد الباقي، عمر محمد. ٢٠٠٤م. *الحماية العقدية للمستهلك- دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون*. الاسكندرية: منشأة المعارف.

• عبد الحميد، ثروت. ٢٠٠٧م. *التوقيع الإلكتروني ماهيته مخاطره*. القاهرة: دار الجامعة الجديدة. د ط

• عبد الرحمن، أحمد شوقي محمد. ٢٠٠٦م. *الدراسات البحثية في نظرية العقد في الفقه المصري والفرنسي*. الاسكندرية: منشأة المعارف. ط١

• عبيدات، لورانس محمد. ٢٠٠٥م. *إثبات المحرر الإلكتروني*. عمّان: دار الثقافة للنشر والتوزيع. ط١

• عزب، رانيا صبحي محمد. ٢٠١٢م. *العقود الرقمية في عقود الإنترنت*. الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة. د ط.

• علي، علي سليمان. ٢٠٠٣م. *النظرية العامة للالتزامات مصادر الالتزام في القانون الجزائري*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. ط٦.

• غستان، جاك. ٢٠٠٠م. *المطول في القانون المدني (تكوين العقد)*. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

• فرج، عبد الرزاق حسن.٢٠٠٣م. *دور السكوت في التصرفات القانونية*. القاهرة: مطبعة المدني.ط١

• مجاهد، أسامة أبو الحسن.٢٠٠٧م. *الوسيط في قانون المعاملات الإلكترونية*. القاهرة: دار النهضة العربية. ط١.

• محمد، عبد الباسط جاسم.٢٠١٠م. *إبرام العقد عبر الإنترنت*. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية. ط١

• نصيرات، علاء محمد. ٢٠٠٥م. *حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات*. عمّان: دار الثقافة للنشر والتوزيع. ط١.

سادساً: البحوث القانونية والفقهية

• ابراهيم، باسم محمد سرحان. ٢٠٠٦. *مجلس عقد البيع بين النظرية والتطبيق*. بحث قدم لنيل درجة الماجستير. نابلس: جامعة النجاح الوطني.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

• أبو الليل، ابراهيم. ٢٠٠٣م. *إبرام العقد الإلكتروني في ضوء أحكام القانون الإماراتي والقانون المقارن*. بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية المنعقد من ٢٦-٢٨/٤ . دبي: أكاديمية شرطة دبي.

• الأهواني، حسام الدين.١٩٩٤م. *المفاوضات في الفترة قبل التعاقدية ومراحل اعداد العقد*. بحث مقدم إلى ندوة الأنظمة التعاقدية للقانون المدني ومقتضيات التجارة الدولية، المنعقد بتاريخ ٢-٣ يناير. القاهرة: معهد قانون الأعمال الدولي.

• الزحيلي، وهبة مصطفى. ٢٠٠٤م. *بطاقات الائتمان*. بحث مقدم إلى مجمع الفقه الإسلامي في الدورة الخامسة عشر المقامة في سلطنة عمان/ مسقط بتاريخ ٦-٢٠٠٤/٣/١١م.

• الزيباري، ميكائيل رشدي. ٢٠١٢م. *العقود الإلكترونية على شبكة الإنترنت بين الشريعة والقانون*. رسالة دكتوراه غير منشورة. بغداد: الجامعة العراقية.

• العبيدي، علي هادي. ٢٠٠٩م. *زمان انعقاد العقد الإلكتروني*. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي السابع عشر المعاملات الإلكترونية التجارة الإلكترونية في الفترة ١٩-٢٠ مايو. ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

• العبيدي، علي هادي.٢٠١٣م. "قواعد إسناد الرسالة الإلكترونية إلى المنشئ في قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية الإماراتي" *مجلة الشريعة والقانون*. الامارات العربية المتحدة: جامعة الامارات. العدد الرابع والخمسون. (السنة ٢٧) ابريل.

• القحطاني، مسفر علي محمد.٢٠٠٩م. *التكييف الفقهي للأعمال المصرفية الإلكترونية*. بحث مقدم إلى مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون المنعقد بتاريخ ٤- ٦ مايو. ابوظبي: جامعة الإمارات.

• الكساسبة، فراس و كردي، نبيله. ٢٠١٣م. "التوكيل الذكي من منظور قانوني". *مجلة الشريعة والقانون*. الامارات العربية المتحدة: جامعة الإمارات. العدد ٥٥. (السنة ٢٧). يوليو.

• المقدادي، عادل علي.٢٠١١م. *إبرام العقد الإلكتروني وفقا لقانون المعاملات الإلكترونية العماني*. بحث مقدم لمؤتمر الجوانب القانونية للمعلوماتية بين النظرية والتطبيق المنعقد بتاريخ ١٣-١٤ مارس. سلطنة عمان: جامعة السلطان قابوس.

• المهدي، نزيه الصادق. ٢٠٠٩م. *انعقاد العقد الإلكتروني*. بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي السابع عشر (المعاملات الإلكترونية التجارة الإلكترونية) المنعقد في الفترة ١٩-٢٠ مايو. ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

• الناصر، عبد الله ابراهيم. ٢٠٠٣م. *العقود الإلكترونية دراسة فقهية مقارنة*. بحث مقدم إلى مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة و القانون المنعقد بتاريخ١٠-١٢ مايو. الامارات العربية المتحدة: جامعة الامارات.

• النعيمي، آلاء. ٢٠٠٩م. *الوكيل الإلكتروني مفهومه وطبيعته القانونية*. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي السابع عشر المعاملات الإلكترونية التجارة الإلكترونية في الفترة ١٩-٢٠ مايو. ابوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

• بنداري، محمد ابراهيم. ١٩٩٨م. *حماية المستهلك في عقد الإذعان*. بحث مقدم لندوة حماية المستهلك بين الشريعة والقانون. المقامة في الفترة من ٦-٧ ديسمبر. جامعة الامارات العربية المتحدة: كلية الشريعة والقانون.

• تيبار، محمد. ٢٠٠٩م. *مدى حجية المحرر الإلكتروني في مجال الإثبات في القانون الليبي*. ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي المغاربي الأول حول المعلوماتية والقانون. المنعقد في الفترة من ٢٨ إلى ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٩م. طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا بطرابلس.

• حاجي، صليحة. ٢٠٠٦م. *الوفاء الرقمي عبر الإنترنيت*. رسالة دكتوراه غير منشورة. وجده: جامعة محمد الأول.

• خلفي، عبدالرحمن. ٢٠١٣م. "حماية المستهلك الإلكتروني في القانون الجزائري" *مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية)*. فلسطين(نابلس): جامعة النجاح الوطنية. المجلد ٢٧. (١).

• رشدي، محمد السعيد. ٢٠٠٣م. *حجية وسائل الاتصال الحديثة في الإثبات*. بحث مقدم لمؤتمر الجوانب القانونية والامنية للعمليات الإلكترونية المنعقد في الامارات العربية المتحدة في ابريل.

• سعد، عاصم عبدالجبار سعد. ٢٠٠٨م. *الإثبات في قانون المعاملات الإلكترونية وقانون المعاملات المدنية والتجارية*. بحث مقدم إلى ندوة الجوانب القانونية للتعاملات الإلكترونية المنعقد بتاريخ ١١/٢٣. مسقط: هيئة تقنية المعلومات.

• سلامة، أحمد عبدالكريم. ٢٠٠٠م. *الإنترنت والقانون الدولي الخاص*. بحث مقدم إلى مؤتمر القانون والكمبيوتر والإنترنت المنعقد بتاريخ ١-٣/٥. الإمارات العربية المتحدة: جامعة الامارات.

• سلهب، لما عبد الله صادق. ٢٠٠٨م. *مجلس العقد الإلكتروني*. بحث قدم لنيل درجة الماجستير. نابلس: جامعة النجاح الوطنية.

• صباح، مازن مصباح. ٢٠٠٩م. "أحكام الشهادة على عقد النكاح في الفقه الإسلامي". *مجلة جامعة الازهر بغزة. سلسلة العلوم الانسانية*. غزة: جامعة الأزهر بغزة. المجلد١١. العدد (١-A). يونيو.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

• صوص، منصور عبداللطيف منصور. ٢٠٠٠م. *القبض وأثره في العقود*. رسالة الماجستير غير منشورة. نابلس: جامعة النجاح الوطنية.

• عجيل، طارق كاظم. ٢٠٠٩م. *مجلس العقد الإلكتروني*. بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي السابع عشر للمعاملات الإلكترونية المقامة في الفترة من ١٩-٢٠ مايو. جامعة الامارات العربية المتحدة: كلية الشريعة والقانون. المجلد الأول.

• علام، شوقي إبراهيم عبدالكريم. ١٩٩٩م. "أحكام خيار المجلس دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون المدني". *مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا - جامعة الازهر*. الجزء الأول: العدد العاشر.

• عمر، محمد عبد الحليم. ٢٠٠٣م. *بطاقات الائتمان ماهيتها والعلاقات الناشئة عن استخدامها بين الشريعة والقانون*. بحث مقدم إلى مؤتمر الأعمال المصرفية الإلكترونية بين الشريعة والقانون المنعقد بتاريخ ١٢-١٤ مايو ٢٠٠٣م. ابوظبي: جامعة الإمارات العربية المتحدة.

• محمود، عبد الله ذيب عبد الله. ٢٠٠٩م. *حماية المستهلك في التعاقد الإلكتروني*. رسالة ماجستير غير منشورة. نابلس: جامعة النجاح الوطنية.

• مساعدة، أيمن وخصاونة، علاء. ٢٠١١م. "خيار المستهلك بالرجوع في البيوع المنزلية وبيوع المسافة". *مجلة الشريعة والقانون*. الامارات العربية المتحدة: جامعة الامارات. العدد ٤٦. ابريل.

• مساعدة، نائل علي. ٢٠٠٣م. "الكتابة في العقود الإلكترونية في القانون الاردني". *مجلة الشريعة والقانون*. الامارات العربية المتحدة: جامعة الامارات. العدد الخمسون. (السنة ٢٦). شهر ابريل

• وهدان، رضا متولي. ٢٠٠٧م. "النظام القانوني للعقد الإلكتروني". *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*. جامعة المنصورة: العدد ٤٢: اكتوبر.

سابعاً: كتب عامة.

• ابن كثير، اسماعيل بن عمر. ١٩٩٨م. البداية والنهاية. القاهرة: دار هجر للطباعة والتوزيع.

ثامناً: القوانين والاتفاقيات الدولية.

• اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية عام ٢٠٠٥م.

• القانون الاتحادي الإماراتي في شأن المعاملات والتجارة الإلكترونية. القانون رقم ٢٠٠٦/١م.

• دليل تشريع قانون الأونسترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية المرافق لنصوص قانون الأونسترال النموذجي. ١٩٦٦م.

• قانون الأونسترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية ١٩٩٦م.

• قانون التوقيع الإلكتروني المصري. القانون رقم ٢٠٠٤/١٥م.

• قانون المبادلات والتجارة الإلكترونية التونسي. قانون رقم ٢٠٠٠/٨٣م.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

- قانون المعاملات الإلكترونية الاردني. القانون رقم ٢٠٠١/٨٥م.
- قانون المعاملات الإلكترونية لسلطنة عمان. القانون رقم ٢٠٠٨/٦٩م.
- قانون المعاملات الإلكترونية لمملكة البحرين. القانون رقم ٢٠٠٨/٢٨م.
- نظام التعاملات الإلكترونية السعودي.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA